

الجريدة الرسمية

الأمير الشيرازي

و ٢١ كانون اول ١٩٣٢

عمان : الاربعاء في ٢٣ شعبان ١٣٥١

الفتوى

الصيغة

- كتاب رئاسة الوزراء المتضمن طلب الحصول على موافقة المجلس التشريعي العالي على محاكمة العضو
 ماجد باشا ، المبني على كتاب وزير العدلية رقم ٢-٤-٢٣٧٠ تاريخ ٢٨-١١-١٩٣٢ . ٩٨
 قرار موافقة المجلس على اجراء محاكمة العضو للمؤمى اليه . ٩٨
 مشروع قانون اعفاء بقايا الضرائب لسنة ١٩٣٢ وملحوظة رئاسة الوزراء حول هذا الموضوع . ٩٨
 جواب وزير العدلية عمر حكمت بك على سؤال عادل بك . ١٠١
 قرار موافقة المجلس على الاكتفاء بالبحث حول هذا الموضوع المار ذكره . ١٠٥



لقد أخذت هذه الأوراق

انعقدت الجلسة الحادية عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٧ رجب سنة ١٣٥١ و ١٢-١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثريه قانونية ونقيب عن الجلسة : ماجد باشا العدوان ، رفيق باشا الحايي ، شكري بك شمشاعه ، عادل بك العظمه ، حمد باشا بن جازي ، حديده باشا الخريشه .
الرئيس - فليقرأ الجلسة ، فليقرأ الضبط .
« فقرى »

توفيق بك -- لدينا قضية مستعجلة وهي ان احاد اعضاء المجلس العالي ماجد باشا العدوان متهم بجنابة وكانت محاكمته سائرة، والآن بعد ان حلت دورة مجلسكم وعقد جلساته ، صار من الواجب الحصول على موافقتكم على محاكمته ، بموجب القانون الاساسي ، وقد وصلت مذكرة الى المجلس من رئاسة الحكومة بناء على طلب وزارة العدلية يرجي فيها اعطاء القرار بالموافقة . وتعلمون ان من مصلحة ماجد باشا نفسه ومصلحة جميع الاشخاص المتأخرين تحت المحاكمة ، ان يشرع في امر قضيتهم ، لذلك اقترح ان يقرأ الكتاب ويعطى القرار فكري . كما بيني .:

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

أقدم عليه نسخة عن كتاب وزير العدلية رقم ٢-٤-٢٣٧٠ بتاريخ ٢٨-١١-١٩٣٢ للتضمن طلبه الحصول على موافقة المجلس التشريعي العالي على محاكمة أحد أعضائه ماجد باشا العدوان المتهم بجرأته قتل رجاء التفضل بإجراء ما يقتضي وإعلاي مع قبول فائق الاحترام .

1944-14-3

الرئيس - هل توافقون على مضمون كتاب وزارة العدل ؟

« فوافق المجلس على اجراء مما كمة العضو ماجد باشا العدوان وابلغ الحكومة ذلك »

الرئيس - ورد علينا مشروع قانون اعفاء بقايا الضرائب لسنة ١٩٣٢ فليقرأ مع ملحوظة رئاسة الوزراء .
« فقري: كما يلي »

مشرع

قانون اعفاء بقايا الضرائب لسنة ١٩٢٢

١- يسمى هذا القانون (قانون إعفاء بقايا الضرائب لسنة ١٩٣٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢- تعفى بقايا الضرائب المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون .

[illegible]

1888	1889	1890	1891	1892	1893	1894	1895	1896	1897	1898	1899	1900	1901	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908	1909	1910	1911	1912	1913	1914	1915	1916	1917	1918	1919	1920	1921	1922	1923	1924	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081
1888	1889	1890	1891	1892	1893	1894	1895	1896	1897	1898	1899	1900	1901	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908	1909	1910	1911	1912	1913	1914	1915	1916	1917	1918	1919	1920	1921	1922	1923	1924	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081

مات

ملحوظة رئاسة الوزراء

أرجو عند المداولة في أمر إقرار هذا القانون أن يضاف إلى جدول المبالغ التي سيقرر إعفاؤها (٦٠٩) جنيات و (٦٠٦) ملاً مستحقة على ثلاث فرق من بني صخر من تعداد المواشي .

« فقرر المجلس إحالته على اللجنة المالية مع ملحوظة رئاسة الوزراء »

الرئيس - تفضل يا عمر حكمت بك !

عمر حكمت بك - اني كنت اجبت على اسئلة عادل بك بصورة مختصرة وشاملة حسب الاصول المتبعة في المجالس النيابية . فعادل بك بدلا من ان يكثفي بهذه الاجوبة نذ هجم على شخصي وعلى شخص المستشار القضائي بلسان ملوء التشويق والتهيج وخارجا عن المذطق والقانون والزاكاة والزهامة . وبما انه ظهر للكل الاسباب الحقيقية التي دعت عادل بك لهذا المجهوم لا ارى لزوما لبيان تلك الاسباب . الا اني لا ارى بدا من الاجابة على ما يس القانون من نيائنه فأقول :

ان عادل بك اقد اجاب راداً على البند الثاني من جوابي بالشكل الذي وصفته اعلاه وابرز صورة لبلاغيين صادرين من مقام الوزارة في موضوع تسليم المجرمين ودلل على بياثانهما الامر الذي جلب لنا كرتي المشل العامي القاتل «تمخض الجبل فولد فأراً»

معلوم لدى المجلس الموقر انه يجري بيننا وبين سوريا وفلسطين معاملة في شأن تبادل تسليم المجرمين وذلك
يستند على اساس التعامل المتقابل . ان حكومتنا سوريا وفلسطين لقد رفضتا لنا بعض طلبات تسليم المجرمين.
بسبب ان اليناث التي استند اليها في طلب التسليم كانت عبارة عن شهادات مماعة لم تتأيد بدليل آخر ولأن
الشهادات التي من هذا القبيل لا تعتبر في حد ذاتها بينة خصوصاً في المسائل الجزائية فنحن لهذا السبب وللزوم
التي رأيناها فقد اصدروا البلاغين المذكورين ليطلع القضاة على واقع الحال في شأن تسليم المجرمين وليكونوا على
بينه من ذلك لتتخذ الاجراءات اللازمة لعدم امتداد موقوفة الاشخاص الذين لا يسلموا في هكذا ظروف .
اما مسألة البلاغات المذكورة هي عبارة عما ذكر ليس الا .

٢ - ان الذي اعطى صور هذه التبليغات والفكر القائل بان ما جاء فيها هو مغاير للمبادئ الحقوقية

دولت اسلامیہ

وخروج من الوزير على صلاحية القانونية (هو نفسه طبعاً عن غير علم) ساق عادل بك القانوني الجري لهذا الشطط .
ان قضية تبادل تسليم المجرمين بين الحكومات هي مسألة سياسية أكثر منها قضائية ومن الضروري لحفظ كرامة ومنفعة البلاد ان لا تتساهل حكومتنا لخلافها في امور لم تقبلها تلك الحكومات فاصبح والحالة هذه ان من واجبات وزارة العدلية الفات نظر القضية لهذه الامور الهامة والتي اسماء عادل بك تفسير بلاغاتها في شأنها واعتبرها خروجاً عن القانون وتحكماً فعلياً في ضمائر القضاة .

٣- اما في موضوع الحادثة التي وصفها عادل بك بالفاجعة القضائية الكبرى اي توقيف الثلاثة اشخاص السور بين المتهمين بجرائم النهب والسلب والقتل قال عادل بك : (انه بتاريخ ٢٨ حزيران سنة ١٩٣٢ ارسل قائد الجيش العربي كتاباً الى رئيس المحكمة طلب فيه اصدار مذكرة توقيف بحق الاشخاص المذكورين واستطرد كلامه الى ان قال انه من الختم على القاضي ان يقرر مدة ورود اوراق التسليم وانه واجب عليه ان يطلق سبيل المحرم الملقى القبض عليه اذا لم ترد الاوراق خلال المدة التي يمينها وانه بالتاريخ المذكور تقرر توقيف الاشخاص المذكورين وتعين مدة شهر ونيف ورود اوراقهم وشرح عادل بك القضية مغلوطة من كافة نواحيها فها اري ان لا بد لي من شرح الواقع سنداً الى قيود رسمية كي تعلمون الحقيقة .

ان القاضي الذي قرر بتاريخ ٢٨-٦-٣٢ اصدار امر بالقبض على المذكورين لم يمين مدة التوقيف بل قرر توقيفهم ريثما ترد الاوراق خلافاً لادعاء عادل بك كما ان الارادة السنية الصادرة بهذا الخصوص تنص على الموافقة على توقيفهم ريثما ترد اوراق طلب التسليم اي بنفس الشرط فبناء على القرار الذي اعطي باخلا سبيل الموقوفين قبل ورود الاوراق لم يكن قابلاً للتنفيذ الى ان يقرن بموافقة سمو امير البلاد المعظم . انه في بداية تكون هذه المسألة كان رأى اركان وزارة العدلية في هذا المركز . فتأملوا يا سادتي ما جاء في اقوال عادل بك من التضليل حيث قال ان القاضي حدد بقرار التوقيف مدة شهر ونيف فمن اين اق عادل بك بهذا التحديد الذي لا يحتمله قرار القاضي ولا منطوق الارادة السنية .

الي اريد ان اعرض على مجلسكم الوقعة اخرى وهي انه قبل ان نطلع على القيد الوارد في الارادة السنية وقرار القاضي التي كنت مع هيئة المجلس التنفيذي الذي تشرف بمقابلة سمو الامير المعظم وابدى مطالعته للسنة السنية بلزوم احترام مقررات الحاكم وتنفيذها وعقيب ذلك اخلى سبيل المذكورين من قبل قائد الجيش اما ما قاله عادل بك من اني (وبعد المذكرات التي جرت في هذا الشأن رأى للمستشار والوزير والقائدان لا بد من الوجهة القانونية النسخ ... مخالف للحقيقة)

وبعد ذلك التي القبض عليهم واعيدوا الى السجن . وبتاريخ ١-١٠-١٩٣٢ وردت اوراق تسليم المتهمين المذكورين فوقفوا ايضاً من قبل القاضي ونظراً لهذا لا يكونوا المذكورين اوقفوا اربعة عشر يوماً خلافاً للقانون على رأي عادل بك بل ان الفاجعة الكبرى التي وصفها عادل بك دامت بحق اثنين من تاريخ ورود اوراقهم الى التاريخ الذي تقرر فيه اخلاء سبيلهم وبحق الثالث حتى الآن حيث تقرر تسليمه لحكومة سوريا بالفاجعة التي اذمنت قلب عادل بك الحساس لا تتوجه مسؤوليتها لا على وزير العدلية الذي لم يكن له دخل في امر التوقيف

ولا في امر التخلي ولا على القضاة الذين قاموا بالاجراءات في حق الاشخاص المذكورين بل نتوجه عليهم هم بالنسبة للافعال المسندة اليهم وعلى الاشخاص الذي يحمون اصحاب الجرائم العادية والفظيعة .
اني لا اري بداً من القول بان ايضاحاتي هذه تشير الى من يجب ان تتوجه عليه كلة الاختلاف التي ذكرها عادل بك في بياناته .

٤- اما على البند الرابع فاقول ان الافكار التي حام حولها عادل بك والعبارات التي استعملها في هذا البند لا اراها جديرة بالجواب الا اني ايضاحاً لجوابي الاول على هذا البند اقول اولاً ان المستشار القضائي بعد من مأموري هذه الحكومة ثانياً اني كنت استعلمت من المستشار الموما اليه عن قضية مقابله لسارق بك رئيس المحكمة الابتدائية وتكليفه اياه لتوقيف الاشخاص المذكورين فاجاب ان قائد الجيش اخبره بان اوراق طلب تسليم الاشخاص المذكورين متصل باقرب وقت ولذلك يخشى اذا تركوا ان يصعب القبض عليهم بعد ورود اوراقهم لانهم متهمين بجرائم فظيعة وعندها ان الحكومة طالبة التسليم تقابل ذلك بالمثل في شأن الاشخاص الذين طلبت حكومتنا تسليمهم وان هذا كراته مع القاضي المذكور كانت حول هذه المسألة .

٥- الجواب على البند الخامس اسند الى عادل بك خرق حرمة القانون ومخالفة نصوصه حيث قال اني احلت القاضي عارف بك على المجلس التأديبي قبل سوءه له تحريرياً خلافاً لاحكام المادة (٦٨) من قانون الموظفين مع اني سألت عارف بك تحريرياً وبعد ان اجاب على السؤال شكل للمجلس التأديبي وها ان جوابه موجود في اضبارة هذا المجلس . ثانياً لم يلتمس المجلس التأديبي برئاسة عوده بك قط . ثالثاً : قال عادل بك في جوابه الثالث والرابع ان المستشار القضائي امتنع عن الحضور امام المجلس التأديبي الخ ... اني يومها كنت نصحت المستشار ان يذهب للمجلس التأديبي ولكنه افاد انه مشكك لا شاهد ولذلك لم ير لزوماً للذهاب . الا ان المجلس النقضائي للمؤلف برئاسة بريثاسي قرر لزوم ذهابه الى المجلس التأديبي واعطاء الشهادة انماة وفلا ذهب المستشار الى المجلس وادى الشهادة . خامساً : ان نظر عادل بك في هذا البند مغلوطة واني احيله على المادتين ٧٠ و٧١ من قانون الموظفين حيث تنص الاولى على ان المجلس التأديبي ينظم تقريراً يبين فيه نتيجة تحقيقه ومطالعته وان يرفع هذا التقرير الى المجلس القضائي العالي ما خلا في الاحوال التي يندب فيها اتخاذ اجراءات جزائية . واذا رأى المجلس القضائي وجوب التوسع في التحقيق فيجوز له ان يحيل الامر ثانياً الى المجلس التأديبي لتقديم تقرير آخر . فبناء على هذا النص اعيدت الاوراق الى المجلس التأديبي لدعوة المستشار وبعد استماع شهادته اعطاء القرار المتقضى . ونصت المادة (٧١) على انه : (اذا رأى المجلس القضائي بعد النظر في تقرير المجلس التأديبي وجوب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف المختص فيجوز له ان يوقع عقوبة واحدة او أكثر من العقوبات الممنية في هذه المادة . فاني لاعلم كيف جاز لعادل بك ان يقول ان ليس من صلاحية المجلس القضائي فرض عقوبة بحق الموظف الا اذا كان ذلك الموظف قد ادين من المجلس التأديبي مع ان المادة ٧٠ المذكورة صريحة في ان على المجلس التأديبي ان يبين تحقيقاته ومطالعته فقط لا ان يقرر الادانة والمادة ٧١ صريحة ايضاً في حق المجلس القضائي لترتيب العقوبة . فبالنسبة لما ذكر لست ادري من هو الذي يخاطب جماعة من المراجع وما هي التصرفات العجيبة

تفحص في هذه المجلد

التي اشار عادل بك اليها . اما ما ورد في البند السادس فان الجواب عليه داخل في جوابي الخامس الا نقطة واحدة لا اقدر ان افسرها وهي ان عادل بك يقول ان المجلس القضائي لم يقرر ذهاب المستشار الى المجلس التأديبي وتاديب الشهادة امامه الا اتقاداً للموقف بل اتقاداً لشخص المستشار وادانة البريء في المجلس القضائي . بمعنى انه يعتقد عمل المجلس القضائي مع انه في الصحيفة الاخيرة من بياناته بكيال المدح جزافاً للمستشار المالي . لموقفه المشرف ، نعم ان موقف المستشار المالي مشرف في كل وقت وهذا لا جدال فيه ، لكن كيف جازل عادل بك ان يقدح بقرار كان المستشار المالي مشتركاً فيه ومن ثم يدح لموقفه المشرف بوقت واحد فهل يسمح لي حضرته ان اسمي ذلك على الاقل مناورة ؟

اجيب على البند الثامن من جواب عادل بك : رغبتاً عن افكار وانكار عادل بك فانه يحق للمستشار القضائي ان يقدم شكوى بحق اي قاض على ان تقدير ماهية الشكوى وعمل تقديرها من صلاحية الوزير ، اما اذا قدمت الشكوى الى المجلس القضائي العالي فهذا للمجلس يحق له ان يعطي قراره بشأن الشكوى ومن ثم يرفع هذا القرار لسمو الامير المعظم (ان كان القرار يتضمن ترتيب عقوبة) وسمو الامير المعظم الحق المطلق في ان يصدق القرار او لا يصدقه . اما حق تقدير الشكاية التي تحال على المجلس القضائي ان كانت مبنية على اساسات حقيقية او باطلة فمن حق المجلس المذكور وليس من حق عادل بك .

هذه اجوبي على بيانات عادل بك .

زملائي الكرام اعتقد انكم فهمتم من ايضاحاتي هذه انه لم يكن لعادل بك حق ولا في نقطة واحدة مما ذكره . اساساً ان ضالته المنشودة لم تكن حق ايضاً . سادتي ان عادل بك قد مس كرامتي بالفاظ كثيرة ولذلك بعد ان امتسح من حضراتكم اردتها اليه بنفور .

سلطي باشا الابراهيم - ارجو من حضرات الزملاء الكرام ان يحسنوا النية ويتجنبوا انتقاد بعضهم البعض . لكي نكون جميعنا رجال الحكومة ونواب البلاد بدأ واحدة بشأن المصلحة العامة . وبواسطة اتحادنا نكون جميع اعمالنا صالحة ونترقى لمنفعة الامة ، لكل امر يوئول منه خير البلاد وسعادة العباد وعندما نصطلح احوال الامة فبالطبع يكون خيرها نافع للحكومة وبدون الرعية لا تكون حكومة .

وكذلك بدون حكومة لراحة للاهالي . فاكرر الرجاء ان تترك المشاغبة والانتقاد الذي بسببهما تضعيح اوقائنا سدى فيجب علينا ان نستعمل السلوك الحسن المرضي لله والناس وارجو من رجال الحكومة الكرام السعي والاهتمام بقدر ما يمكن من السرعة لمساعدة المزارعين قبل انتهاء موسم الزراعة وسلفاً اشكر الجميع .

سعيد بك المفتي - رأيت ايها الاخوان لقد طال الاخذ واخذ بين عادل بك ووزير العدلية في حادثة انتهت في حينها على ما يرام . فعليه ارجو من زملائي الكرام بان يوافقوا على انتهاء البحث وعدم التادي بعد الآن والاطالة في امور تعد بالنسبة الى اهالي البلاد من القشور ولا اخال احدكم يخالف وأبي هذا .

عوده بك - ان المادة (٥٣) من نظامنا الداخلي تقول : (وتلى المادة عيناً) لذلك ارجو من فخامة الرئيس ان يطرح هذه الاسئلة والاجوبة على المجلس المقرر ليتخذ قراراً بما يراه مناسباً وكما تفضل الزميل سعيد بك لان

الاجوبة مقنعة .

الرئيس - اطرح القضية على الرأي .

حسين باشا - ان طرح السؤال والجواب عليه في غياب المعارض عادل بك احد اعضاء هذا المجلس ، لا يتناسب مع ما اذا كان الزميل عادل بك له ردأ على ما تفضل به سعادة الوزير . لذلك اقترح عدم طرح القضية على الرأي ليتنا يا قي الموما اليه .

سعيد بك المفتي - ان طرح السؤال في كل حين هو حق من حقوق كل عضو من اعضاء هذا المجلس ولكن حق الاشتراك والاكتفاء حق من حقوق هذا المجلس وتقيب عادل بك لا يكون سبباً لعدم اتخاذ القرار بهذا الشأن .

الرئيس - اطرح القضية على الرأي .

(فوافق المجلس على الاكتفاء بالبحث في هذا الموضوع)

عوده بك - ارجو ان يقرأ جدول اعمال اللجنة الادارية لشهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ .

(فقرأ) للعلم .

الرئيس - الجلسة يوم الاثنين المقبل نظراً لعدم وجود مواضيع للمذكرة بشأنها يوم الخميس .
مواضيع الجلسة المقبلة : ما يرد من اللجان والحكومة .
ورفعت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

تصحيح خطأ مطبعي

✓ جاء في السطر (١٤) من الصحيفة (٧٥) من ملحق عدد الجريدة الرسمية (١٠٥) كلمة «النتيجة» واصلاً «التضحية»

تفحصنا منه الزميل